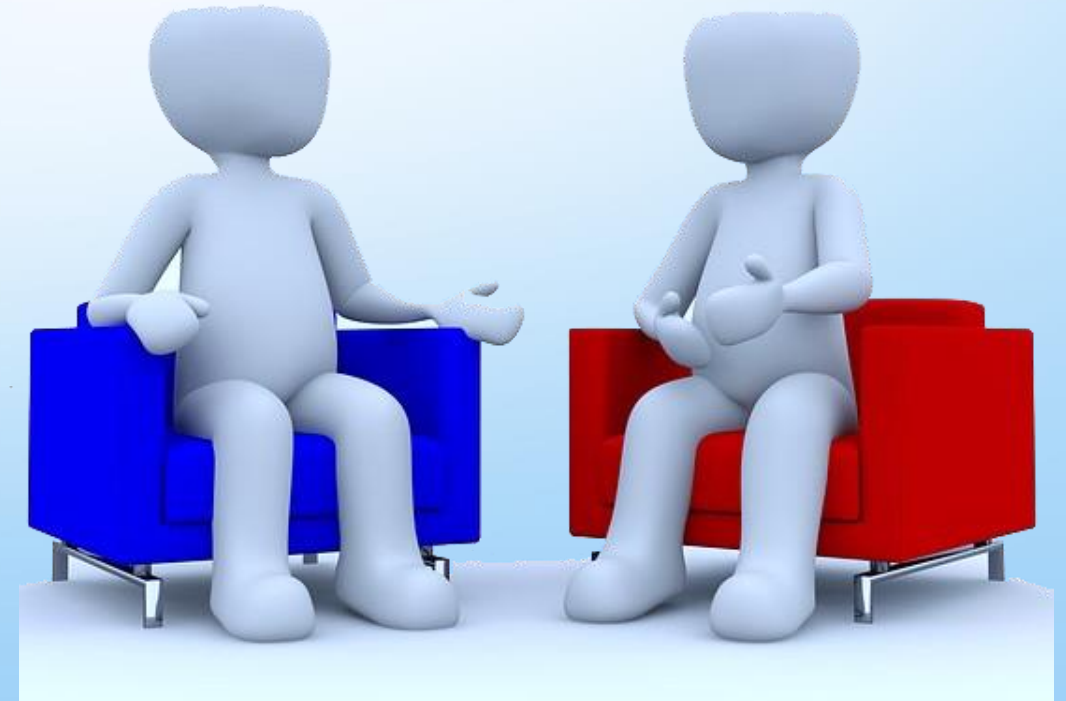


المنظومة التشاورية لجماعة أكادير

2020-2019

FODD

Forum compétences
pour le développement et la démocratie



1

الباب الأول: تقديم وسياق اللجنة

2

الباب الثاني: تعريف التشاور العمومي والمحلي

3

الباب الثالث: أهداف التشاور للجنة

4

الباب الرابع: مبادئ التشاور للجنة

5

الباب الخامس: تحديد هيكل اللجنة التشاورية

6

الباب السادس : وسائل اللجنة التشاورية امسوان المحيط

7

الباب السابع - مسؤوليات و التزامات الاطراف

ميثاق عمل اللجنة التشاورية إمسوان المحيط



الباب الأول:

تقديم وسياق المنظومة



يأتي عمل المنظومة التشاورية لجماعة أكادير 2019-2020 الذي يساهم في تنفيذ مشروع "المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية: من أجل تقوية مشاركة الفاعلين والفاعلات في النقاش العمومي والسياسي بجهة سوس ماسة" مشروع يتم تنفيذه من طرف جمعية الهجرة والتنمية بتحالف مع منتدى المبادرات الشبابية وجمعية نساء الجنوب، على مدى 3 سنوات ابتداء من يناير 2018، والمدعم من طرف الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج دعم المجتمع المدني في المغرب والوكالة الفرنسية للتنمية، ينطلق هذا المشروع من مبدأ مفاده أن المجتمع المدني رافعة للتغيير في الممارسات الديمقراطية

لقانون التنظيمي رقم 113-14 المتعلق بالجماعات. لذا، فإنها تستلزم اهتماما متزايدا من طرف رئيس(ة) مجلس الجماعة والمنتخبين (ت) وكافة الأطر ... إلخ وكذلك من طرف ممثلي(ت) المجتمع المدني المحلي المؤهل لعضويتها وتتنظم مرحلة إحداث هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع حول ما يلي:

- **المسطرة رقم 3: الإعلان الرسمي عن إحداث هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع**
- **بطاقة توجيهية 1.3: أخذ بعين الاعتبار الإطار التنظيمي للهيئة**
- **بطاقة توجيهية 2.3: هيكلة الهيئة من أجل فعالية التنسيق مع الجماعة**
- **المسطرة رقم 4: تخطيط الأنشطة الاستشارية للهيئة**
- **بطاقة توجيهية 1.4: التوفر على مخطط عمل استشاري ومجموعات عمل من أجل تفعيل أداء هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع.**

- لقانون التنظيمي رقم 113-14 المتعلق بالجماعات
- نأطر مبدأ التشاور المنظومة التشاورية لجماعة أكادير 2019-2020 أيضا
- من توصيات
- الحوار الوطني
- وتوصيات دينامية إعلان الرباط
- اللجنة الاستشارية للجهوية التي أفردت في تقريرها بابا خاصا
- للديمقراطية التشاركية على مستوى الجهات،
- و التي توصي بإحداث هيئات لتدبير التشاور العمومي حول السياسات
- والقرارات والبرامج والمخططات والتشريعات العمومية.

الباب الثاني:

تعريف التّشاور العمومي والمحلي



التشاور العمومي:

هو صيرورة لمجموعة من العمليات التواصلية التي تنظم الحوار المؤسساتي بين السلطات العمومية والمواطنات والمواطنين ومنظمات المجتمع المدني ومختلف الفاعلين الاجتماعيين حول مختلف القرارات والسياسات والبرامج والمشاريع والمخططات التي تمس الحياة العامة للمواطنات والمواطنين والمتصلة بحقوق المواطنين وأهداف التنمية البشرية المستدامة، ومختلف الخدمات العمومية محلياً وجهوياً ووطنياً/

التشاور المحلي:

التشاور المحلي، هو صيرورة حوار بين الأطراف المعنية بالمشروع المجالي للجماعة الترابية بهدف توضيح عملية اتخاذ القرار من طرفهما فيما يتعلق بالرهانات الاقتصادية والبيئية والمجتمعية ومختلف المبادرات التكميلية المتواجدة على صعيد المجال الترابي وهو مسلسل يتموضع ضمن سلم مرتبط باتخاذ القرار. لذلك فهو يستدعي تدخل عدد من الفاعلين قصد اعداد مشاريع أو مقترحات بشكل جماعي.

الباب الثالث:

أهداف التشاور للمنظومة



- 1 - مأسسة فضاءات التواصل والحوار والنقاش والتعاون بين السلطات العمومية والمواطنين.
- 2 - تعزيز الحوار والتفاهم المتبادل بين المؤسسات المنتخبة والمواطنين لتحقيق أهداف التنمية و مواجهة الإكراهات التي تعيق مسلسل التدبير العمومي.
- 3 - استباق جميع التوترات الممكنة لتفادي المشاكل المعيقة للمسلسل التنموي بالجماعة .
- 4 - تعميم ثقافة التعاقد بين الجماعة ومنظمات المجتمع المدني والعمل على ترسيخ مبدأ التدبير المعقلن و تجاوز العشوائية.

5 - التحفيز على تنمية وصقل وتجميع وتجويد القوة الاقتراحية لمنظمات المجتمع المدني وتوجيهها لفائدة البرامج والمشاريع القطاعية المعنية؛

6 - إغناء مسلسل اتخاذ القرار العمومي من خلال توسيع وتعميم مشاركة السكان في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للبلاد

7 - تملك المواطنين والمواطنات للسياسات والبرامج التنموية ومشاركتهم في تنفيذها وانخراطهم في صيانتها وتطويرها

الباب الرابع:

مبادئ التشاور المنظومة



مبدأ الحق في التشاور

- والذي يستمد مرجعيته من النص الدستوري والالتزامات الدولية للمغرب في مجال الحقوق والحريات الأساسية لأجل تمكين المواطنين من المشاركة الفعالة في تدبير الشأن العام مع الأخذ بعين الاعتبار الفئات التي خصها الدستور بمقتضيات خاصة

مبدأ الاستشراف

بحكم أن الشراكة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني إنما تهدف إلى تنمية "الذكاء الجماعي" للمغاربة من خلال استجلاء الفرص والتحديات واستباق المخاطر وتحسين البلاد ضد الأزمات.

مبدأ التضامن

لأن التدبير العمومي التشاركي هو المجال الطبيعي لتجسيد قيم المساواة وتكافؤ الفرص وعدم التمييز والتكافل والتلاحم الاجتماعي

مبدأ النجاعة

لكون التدبير العمومي التشاركي مطالب بإنتاج سياسات ناجعة وذات أثر إيجابي وفعال على الحياة اليومية للمواطنين والتنمية الوطنية بصفة عامة؛

مبدأ الاستقلالية

التي ينبغي أن تطبع علاقة منظمات المجتمع المدني بالدولة والفاعلين السياسيين؛

مبدأ التعاقد

الذي يساهم في تكريس ثقافة المسؤولية والمساءلة والتقدير المتبادل لحقوق وواجبات كل الأطراف؛

مبدأ التكامل

بوصفه يساهم في استبعاد النزعة الخلافية والتنازعية التي تطبع أحيانا التفاعل بين المنظمات المدنية وبعض

الباب الخامس: تحديد هيكلية المنظومة التشاورية



المنظومة التشاورية لجماعة اكادير



الأطار التنظيمي للهيئة

الباب السادس : وسائل المنظومة التشاورية لجماعة اكادير

لجان استشارية
للمرافق العامة
المحلية

صندوق
الاقتراحات

تلقي المقترحات
المكتوبة
والشفوية

جلسات التقييم
المشترك

لجان
المناقشة

فضاء
رقمي
للمعلومات

جلسات
الحوار
والتشاور

مجالس
الأحياء

التداول العمومي
من خلال
وسائل الإعلام

تنظيم جلسات
الإنصات
العمومية

جلسات
المساءلة
الاجتماعية

التخطيط
التشاركي

الباب السابع : مسؤوليات و التزامات الاطراف



ممثلي الهيئات المنتخبة

- الالتزام بالاستجابة لدعوة التشاور و حضوره أشغاله
- نشر المعلومة و عدم احتكارها.
- التفاعل مع مختلف المقترحات دون انتقائية.
- توفير الوسائل اللوجستكية و المادية اللازمة لأشغال التشاور.
- تعمل السلطات العمومية والجماعات الترابية على تشجيع ودعم آليات التشاور العمومي المدنية والمواطنة، واحترام استقلالها، والتفاعل الإيجابي معها، كما تساهم في تأهيلها وتقوية قدراتها.

اطراف المنظومة التشاورية لجماعة اكادير

- المساهمة في رسم خطط العمل و ابداء ملاحظاتهم و تدخلاتهم
- البناء المشترك تحسين صورة الاطار التشاوري
- التعبير عن تطلعات و انتظارات المنخرطين و المواطنين عموما
- تقاسم مخرجات التشاور.
- أحكام وقواعد الدستور والقوانين والتنظيمات الجاري بها العمل.
- الموضوعية والحياد والشفافية والنزاهة.
- ترسيخ وتعميم ثقافة المشاركة وقيم التعاون ومبادئ الحوار والتشاور.

اطراف المنظومة التشاورية لجماعة اكادير

المساهمة في النهوض بالسياسات والخدمات والمرافق العمومية وتطويرها.

- الامتناع عن القيام بحملات انتخابية لأية جهة كانت أو دعم أي حزب أو فريق سياسي .

- تفعيل هياكل اللجن.

- المساهمة في رسم خطط العمل و ابداء ملاحظاتهم و تدخلاتهم.

- المساهمة كل من موقعه و حسب جهده في استمرار مسلسل التشاور.



تحية
للجميع

